حكومة الاقليم تشكل لجنة لدراسة إصلاح النظام الإداري وتفعيل أداء الوزارات

اربيل / الوكالات

عقد مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان أمس الأحد إجتماعاً موسعاً في أربيل لمناقشة سبل تحسين أداء الوزارات وإصلاح النظام الإداري في إقليم كردستان.

ترأس الإجتماع نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان وبحضور عمر فتاح نائب رئيس حكومة الاقليم، وتقرر خلال الإجتماع تشكيل لجنة لدراسة إصلاح النظام الإداري وتفعيل أداء وزارات حكومة إقليم كردستان.

من جانب آخر وتحت شعار (الشرطة في خدمة الوطن والشعب) وبحضور نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان وعدد من المسؤولين الحزبيين والحكوميين وممثلي القنصليات الاجنبية في اربيل وذوي الطلبة المتخرجين، جرت عصر أمس الاحد ٨/٢٤ مراسيم تخرج طلبة كلية الشرطة في اربيل (الدورة الثامنة –تثبيت الدستور) التي بدأت هذه في الخامس من ايلول عام ٢٠٠٥ .

تأجيل إخلاء المباني الحكومية في قرة تبة الى شهر آخر

السليمانية / اصوات العراق

قال ممثل الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني في قوات حرس إقليم كردستان، امس الأحد، إن البيشمركة ليست ميليشيا كي يقوم الجيش العراقي بدخول مقارها، معتبرا أن ما يحدث في قره تبة اجراءات غير مدروسة ينبغي معالجتها بالحكمة.

وأضاف محمود سنكاوي أن "قوات الجيش العراقي دخلت السبت مقار الأحزاب الكردية في مناطق قره تبة وأزالت الأعلام المرفوعة

وقد "أبلغنا نائب رئيس الوزراء برهم صالح بالموضوع وقدمنا مذكرة لتبليغ رئيس الوزراء بأن البيشمركة ليست ميليشيا لكي تقوم القوات العراقية بشن هجوم على مقارها في المناطق الكردستانية".

وأشار سنكاوي إلى أن "صالح عقد اجتماعا مع وزير الدفاع واتفقا على تأجيل قضية إخلاء المباني الحكومية من قبل الحزبين الكرديين إلى شهر آخر ومن المقرر أن يعقد صالح اجتماعا مع رئيس الوزراء نوري المالكي للتباحث حول الموضوع".

ويذكر أن قوات الجيش العراقي تطالب منذ أسبوع الحزبين الكرديين بإخلاء المباني الحكومية التي تشغلها، وقامت هذه القوات صباح السبت باقتحام مقار الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي الكردستاني ونكسوا علم كردستان الذي كان مرفوعا على أسطحها.

يشار إلى أن القوات العراقية بإسناد من القوات متعددة الجنسية شنت في نهاية شهر تموز الماضي حملة عسكرية أطلق عليها بشائر الخير في محافظة ديالى بهدف القضاء على المسلحين، وفي الأسابيع الثلاثة الماضية شملت الحملة مناطق جلولاء والسعدية وقره تبة التابعة لقضاء خانقين، في الوقت الذي أبغلت فيه الحكومة المركزية الجهات الكردية بشكل رسمي ضرورة تسليم الأمن في المناطق الحدودية بديالى إلى الجيش العراقي وضرورة انسحاب قوات البيشمركة من تلك المناطق.

عضو مجلس النواب سامية عزيز: تفعيل إجراءات إعادة المهجرين في معسكر جهرم وتعويضهم

طالبت عضو مجلس النواب عن قائمة التحالف الكردستاني سامية عزيز الحكومة بالسعي الى انصاف المهجرين وخاصة الساكنين في معسكر جهرم في ايران والعمل على اعادتهم الى العراق بأسرع وقت وتعويضهم عما لحقهم من ضرر.

وقالت خلال لقاء مع (المدى) ان لمعاناة هذه الشريحة من ابناء شعبنا قصة طويلة تبدأ عندما قامت لجنة المهجرين في مجلس النواب بالاتصال بوزارة الهجرة والمهجرين وبحكومة اقليم كردستان لمناقشة موضوع هؤلاء المهجرين وقد رحبت حكومة الاقليم لكنها طالبت بأن يكون عن طريق الامم المتحدة واتصلنا بالاتحاد الاوروبي وتم ابلاغهم عن حالة اللاجئين ووضعهم البائس في المخيم الذي يضم ١٧٢١ شخصاً كلهم يحلمون بالعودة الى الوطن كما ذهبت الى ايران

بغداد/ سها الشيخلي
تصوير / صباح العاني

والتقيت بالعاملين في السفارة العراقية في طهران وبرئيس مكتب المهجرين الذي زودني بمعلومات عن احوالهم ضمن كراس سلمت نسخة منه الى وزارة الهجرة والمهجرين مع تقرير، فتم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة (الداخلية ، مؤسسة الشهداء ، مؤسسة السجناء ، وهيئة دعاوي الملكية) وذهبت اللجنة المذكورة الى ايران والى معسكر جهرم والتقت مباشرة بالموجودين في المعسكر وفي معسكرات اخرى وتمت إعادة هوياتهم المسلوبة سابقا كما طالب وزير الهجرة والمهجرين بتخصيص (٣٠٠) الف دينار كبدل ايجار سكن للعائدين من معسكر جهرم ، وتوزيع (٧٠) الف قطعة ارض بمساحة (٢٠٠)م.

وعن عمل لجنة المهجرين في مجلس النواب اوضحت عضو مجلس النواب قائلة :- - اساس العمل في لجنة المهجرين والمرحلين والمهاجرين هو معالجه تبعات القرار رقم (٦٦٦) الذي بموجبه تم اسقاط الجنسية العراقية من قبل النظام السابق عن العديد من العراقين المناوئين له .. وبذا خالف النظام السابق الدستور وأبعد وأسقط وحجز ممتلكات العراقيين ، وكل هذه الاجراءات مخالفة للقوانين منذ نشاة الدولة العراقية .

فالدستور ينص صراحة على عدم امكانية مصادرة عقار عراقي الا بأمر القضاء ، ولا يمكن حجز واعدام مواطن ومصادرة هويته الا بأمر القضاء .. وانا اسعى الآن ضمن هذه اللجنة إلى أن تتحمل وزارة المالية ووزارة الداخلية تبعات ما آل إليه وضع المهجرين والمرحلين والمهاجرين جراء قوانين وتصرفات اجهزة النظام المباد. وأكدت عدم انصاف الوزارات الحالية هذه الشريحة من العراقيين واعادة ما اغتصب من حقوقها.. فمجلس الحكم عندما اوجد قانون ادارة الدولة المؤقت فأن احدى مواده كانت الغاء القرار رقم (٦٦٦) غير ان الحكومة العراقية لم تتشكل آنذاك ، وعندما انبثقت الحكومة الاولى برئاسة اياد علاوي طلبنا كلجنة تفعيل الغاء القرار (٦٦٦) ولكن حجج وزارة الداخلية كانت ان الحكومة غير منتخبة ، وفي نهاية عام ٢٠٠٥ عملنا كلجنة مرة اخرى لتفعيل الغاء القرار وانتظرنا صدور قانون الجنسية بموجب الدستور الجديد ، وبعد تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري وبتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ صدر قانون الجنسية رقم (٢٦) الذي الغى بموجبه القرار رقم (٦٦٦) السيئ الصيت وقالت عضو مجلس النواب سامية ان عمل اللجنة ينحصر بمتابعة قانون الجنسية ومتابعة اوضاع المهجرين والمرحلين والمهاجرين قبل عام ٢٠٠٣ وبعده خاصة عند تفجير مرقد الامامين العسكريين (ع) في سامراء وعمليات الارهاب وما نتج عن ذلك من تهجير وترحيل ومتابعة مصادرة العقارات اي ان علاقتنا مباشرة مع هيئة دعاوي الملكية العقارية بشأن العقارات المصادرة في عهد النظام السابق.

فضلا عن متابعة المبالغ الصادرة وهي (المواد المنقولة ، سيارات ، ارصدة ، ذهب).

❖ وهل تمكنتم تحقيق شيء من ذلك؟

- تؤكد عضو مجلس النواب بأن القوانين عرجاء .. نحن لم ننصف كشريحة ، وكل المهجرين سواء كانوا عربا ام كردا ، مسيحين او مسلمين لم ينصفوا لحد الان بسبب عرقلة العملية السياسية ونشاط ازلام النظام السابق.

واشارت عضو مجلس النواب الى انه وبرغم جهود مؤسسة السجناء السياسيين الا انه ومن خلال متابعتي لقوانينها وجدت نقصاً في ما يتعلق بالموقوفين. لعدم وجود (مقتبس حكم) لكي يثبت كونه سياسيا ، فاقترح اعتبار المعتقلين والمحتجزين سجناء سياسيين وشمولهم بقانون مؤسسة السجناء السياسيين ويشمل ذلك أولادهم وأزواجهم والام والاب (المغيبين) الذين تم حجزهم نتيجة تسفير ذويهم الى خارج العراق قسراً حيث تم تغييب بعضهم في السجون والبعض الاخر ظهر في المقابر الجماعية وآخرين لم نجد لهم اثراً لغاية هذا التاريخ ، لذا علينا اعتبارهم شهداء الحركة الوطنية العراقية وشمول ذويهم بقانون مؤسسة الشهداء .

وأوضحت فيما يتعلق بهيئة الملكية العقارية قائلة:عندما خالفت الحكومة العراقية السابقة الدستور العراقي النافذ في حينه بمصادرة عقارات العراقيين بدون امر من القضاء ، فأن الحكومة الحالية تتحمل جميع النتائج والجهة المسؤولة هي وزارة المالية الحالية بالتحديد حيث تم حل جميع الدوائر التي صادرت العقارات مثل (دائرة الأمن ، المخابرات ، الاستخبارات) ، لذا فالجهة الوحيدة الخصم مع مالك العقار الاصلي الذي تم ترحيله او تهجيره او هجرته خوفاً من بطش النظام السابق حصراً هي وزارة المالية وليس مالك العقار الجديد ، اذ تترتب الحصومة بين المالك الجديد ووزارة المالية امام هيئة دعاوي الملكية وفق الدستور والقوانين الدولية ، لكن الذي حدث ان السلطة القضائية بعثت قضاة الى هيئة دعاوي الملكية اصغرهم سنا كان بعمر ٨٢ عاماً ، فهل هي متقصدة بعرقلة ارجاع الممتلكات المصادرة الى اصحابها بحيث ارسلت قضاة احدهم لا يكاد يرى والآخر لا يكاد يتحرك وعمره ٨٨ عاماً فكيف لمثل هؤلاء القضاة النظر في الوثائق والبت بها ؟

وتوضح عضو مجلس النواب جزءاً من معاناتها فتقول:

وبرغم كل جهودي وحتى الان لم اجد اسم اخي بين الاحياء ولا بين الاموات .. لذا نذرت نفسي للعمل في خدمة الشباب الكرد الفيلية الذين عانوا وضحوا ... لقد قدمت ثلاثة أشقاء شهداء ومات والدي ووالدتي هماً وحزناً عليهم .. كان والدي يعمل في دائرة الكمارك وكانت لدينا دار عامرة وكبيرة تقع في منطقة الاعظمية وقد تمت مصادرتها وعند عودتي وجدت عائلة لا اعرفهم يسكنون فيها الا ان رب الاسرة تفهم الامر ورحب بي وطمأنني من انه سوف يخلي لي الدار بعد ان تأكد من الجيران انني احد افراد الاسرة التي تم تهجيرها ونفيها الى ايران بحجة التبعية..

في ندوة لمناقشة ظاهرة قتل النساء بدافع الشرف

شخصيات سياسية وقضائية ودينية تطالب بتفعيل دور الاجهزة التنفيذية للحد من هذه الظاهرة

دهوك / الوكالات

عقدت منظمة آر تي آي (RTI) الأمريكية غير الحكومية مؤخرا ندوة في دهوك، شارك فيها ممثلون عن البرلمان العراقي والأجهزة القضائية، ورجال الدين، ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة ظاهرة قتل النساء بدافع الشرف وإقدام بعضهن على الانتحار التي تثير القلق في أوساط منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية بإقليم كردستان العراق، إذ تشير التقارير إلى أن حالات القتل والانتحار بين النساء في الإقليم أصبحت شبه يومية.

واعتبرت مسؤولة مركز تأهيل المرأة في دهوك سمية سعيد أن" أسباب انتشار ظاهرة قتل النساء بدافع الشرف هي نتيجة الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تتعرض لها النساء داخل الأسرة والمجتمع، وسيطرة العادات والتقاليد القبيلة والعشائرية في حل معظم المشاكل خصوصاً المتصلة بالعلاقات بين الجنسين".

وأشارت في حديث لها على هامش الندوة، إلى أن "العديد من النساء اللواتي يواجهن التهديدات يلجأن إلى مركز تأهيل المرأة لحمايتهن من القتل.

وقالت إن "ضعف أداء الأجهزة التنفيذية دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن قتل النساء بسبب الشرف يرضي الحكومة والمجتمع والدين".

وترى سمية سعيد أن تفعيل دور الأجهزة التنفيذية،بعيداً عن التدخلات العشائرية، سيسهم في تقليل حالات القتل "، مشيرة إلى أنه "باستطاعة المنظمات الأهلية ووسائل الإعلام ورجال الدين أداء دور فعال وإيجابي لتوعية المجتمع بهذه الظاهرة".

من جانبه أشار القاضي عبد الرحمن سليمان إلى أن برلمان إقليم كردستان العراق كان قد أصدر قانوناً مفاده أن من يقتل امرأة غسلا للعار يحاكم بعقوبة جريمة القتل.

ويؤكد القاضي سليمان أن "للقانون دورا قويا في مواجهة أية قضية عندما تصل إلى المحكمة، وتستكمل الإجراءات القضائية حسب الإفادات والأدلة المتوفرة، وإذا ثبتت التهمة على الفاعل أو الجاني يأخذ القانون مجراه".

ويرى القاضي أن "الأعراف والتقاليد العشائرية التي تحكم المجتمع تتسبب أحياناً في عدم وصول بعض القضايا إلى المحاكم، إضافة إلى عدم تعاون الأهالي مع القضاء، خصوصاً في حالات مثل القتل بدافع الشرف، خوفاً من الفضيحة"، حسب تعبيره. من جهته أشار الباحث في الشريعة الإسلامية تحسين إبراهيم دوسكي إلى عقوبة الزنا في" الدين الإسلامي القتل، فإذا كان الزاني والزانية محصنين أي متزوج أو متزوجة، فإن الذي يقوم بتنفيذ الحكم هو السلطة التنفيذية للدولة ولا يمكن لأي شخص أن يقوم بدور الدولة في قتل الزاني أو الزانية. وإذا قام شخص بهذا العمل سيعتبر قاتلاً ويطبق عليه حكم القتل لأنه قام بعمل ليس من صلاحياته".

وأضاف دوسكي إنه "إذا كانت الزانية والزاني غير محصنين فتكون العقوبة، الجلد. وإذا قام أي شخص بقتل الزاني أو الزانية غير المتزوجة فسيكون معتدياً وعمله مرفوضا".

وأوضح دوسكي أن "ما يسمى بغسل العار غير موجود في الشرع والذي نراه الآن في مجتمعنا هو عادات وتقاليد لا علاقة لها بالشريعة التي ترفض مثل هذا الشيء"، على حد قوله.

وقالت عضو مجلس النواب من قائمة التحالف الكردستاني كميلة إبراهيم إن "موضوع قتل المرأة بدافع الشرف أخذ اهتماما كبيراً في أوساط المنظمات النسوية في العراق، وجرت مناقشته ضمن إطار التكتل النسوي في البرلمان العراقي، إلاّ أنه لم يدرج في جدول أعمال البرلمان حتى الآن". وعزت ذلك "لمواضيع وقضايا فرضت نفسها على الساحة"، على حد قولها.

وأشارت إلى أن "ظاهرة قتل النساء موجودة في مختلف مناطق العراق، غير أن من الصعوبة تحديد تلك الحالات في وضع أمني غير مستقر"، معتبرة أن "معالجة ظاهرة القتل بدافع الشرف تتطلب جهوداً كبيرةً على المستويات الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية". يذكر أن دوائر متابعة العنف ضد النساء في إقليم كردستان سجلت ٣٦٤ حالة قتل وانتحار للنساء في محافظات الإقليم خلال الفترة الممتدة من شهر تموز ٢٠٠٧ ولغاية شهر تموز ٢٠٠٨، وشهد العام الماضي ٢٠٠٧ ستاً وعشرين حالة انتحار بين النساء في دهوك،بحسب مصادر وزارة حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق.

دعوة الحكومة المركزية وإقليم كردستان لرعاية المسنين

دهوك / الوكالات

دعا تيلي صالح المدير العام لمنظمة صوت المسنين ومركزها مدينة دهوك الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق إلى الإهتمام بشكل أكبر بالمسنين ،وتفهم معاناتهم عبر تخصيص مبالغ مالية للمنظمات الإنسانية في هذا المجال

وقال صالح في تصريح صحفي:-

"معوقاتنا هي مالية ولدينا خطط كثيرة لخدمة المسنين لكن المعوقات هي مادية بحتة، ومن الصعب أن نحصل على ميزانية للمسنين حتى المنظمات أو المتبرعين الدوليين لديهم اهتمامات آخرى منها الشباب والأطفال والمرأة، وحتى عند الحكومة المسنون يأتون في نظرهم بالدرجة الأخيرة. نأمل أن تتفهم الحكومة المركزية وحكومة الإقليم (أهمية) أن تخصص مبلغا معينا للمنظمات الإنسانية"

وأوضح أن مشاكل المسنين في العراق بصورة عامة تنحصر في وجود أوقات الفراغ لديهم وبقائهم داخل المنزل لأوقات طويلة:

"حسب الإحصائيات والبحوث أن أكثرية المشاكل تأتي من وجود المسن لفترة طويلة داخل البيت، وأيضاً الاحتياجات الصحية وتوفير أدوية للأمراض المزمنة وكذلك يعانون من عدم وجود دخل مادي شهري لهم".

وأشار صالح إلى أن منظمته التي تعمل في المحافظات دهوك والموصل وأربيل وكركوك والسليمانية تفكر بإنشاء مراكز نهارية للمسنين تتوفر فيها ألعاب رياضية ونشاطات اجتماعية واقتصادية، آملاً في أن تتمكن المنظمة بالعمل في بقية أرجاء العراق خدمة للمسنين.

يذكر أن منظمة صوت المسنين هي منظمة محلية غير حكومية تأسست عام ٢٠٠٤ بديلا لمنظمة بريطانية لمساعدة المسنين، وتهتم بتفعيل دور المسن في المجتمع وتقديم المساعدات لهم وإيصال صوتهم إلى المؤسسات الحكومية، وتتلقى هذه المنظمة دعماً من جهات حكومية ومنظمات إنسانية أجنبية ومحلية .

العثور على قنابل غير منفجرة في عدد من مناطق كردستان

اربيل / المدى

طالب أهالي منطقة خواكورك في قضاء سوران التابع الى محافظة اربيل بأرسال فريق متخصص وخبراء لمعرفة نوع القنابل التي عثر عليها الاهالي في المنطقة ومعالجتها. وذكر عدد من شهود العيان في المنطقة لموقعنا: ان القوات التركية قامت بزرع مساحات واسعة من الحدود مع اقليم كردستان بالألغام بعد انسحابها العام الماضي، مشيرين الى انهم وجدوا عدداً من القنابل الغريبة غير المنفجرة. يذكر انه وحتى الآن لم يتوجه اي فريق متخصص أو خبير عسكري الى المنطقة لمعرفة نوع القنابل.